جوناثان كوك: العنصرية الغربية أرست أسس هذه الإبادة الجماعية

الأربعاء 17 يناير 2024 05:50 م

في مقال نشره موقع "ميدل إيست آي"، يشرح الصحفي الإسرائيلي البريطاني "جوناثان كوك" كيف تحملت جنوب أفريقيا وإسرائيل الصدمة الناجمة عن تاريخ أوروبا الطويل من التفوق العنصري، ولكن كلاً منهما استخلص دروسًا معاكسة تمامًا.

وقال "كوك": "لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بأن الصراع على الجائزة من أجل سيادة القانون الدولي قد وضع إسرائيل وجنوب أفريقيا ضد بعضهما البعض في محكمة العدل الدولية في لاهاي؛ فالعالم منقسم بين أولئك الذين صاغوا نظاماً عالمياً وإقليمياً يخدم مصالحهم الذاتية ويضمن لهم الإفلات من العقاب مهما كانت جرائمهم، وأولئك الذين يدفعون ثمن هذا الترتيب".

وأضاف: "والآن يقاوم الضحايا الذين طال أمد معاناتهم أمام ما يسمى بالمحكمة العالمية".

في الأسبوع الماضي، قدم كل جانب حججه المؤيدة والمعارضة لما إذا كانت إسرائيل قد نفذت سياسة إبادة جماعية في غزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

حتى لحظة كتابة المقال، قتلت إسرائيل أو أصابت ما يقرب من 100 ألف فلسطيني بجروح خطيرة في غزة، أي ما يقرب من واحد من كل 20 ساكنًا، ما قد أدى إلى إتلاف أو تدمير أكثر من 60 بالمائة من منازل السكان. وقصفت "المناطق الآمنة" الصغيرة التي أمرت حوالي مليوني فلسطيني بالفرار إليها. وقد عرضتهم للمجاعة والأوبئة من خلال قطع المساعدات والمياه.

ومن ناحية أخرى، أعرب كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين علناً وبشكل متكرر عن نية الإبادة الجماعية، وهو ما يوثقه تقرير جنوب أفريقيا بعناية شديدة.

وتابع "كوك": "في شهر سبتمبر، وقبل فرار حماس من سجن غزة في السابع من أكتوبر، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" على الأمم المتحدة خريطة طموحاته لما أسماه "الشرق الأوسط الجديد". لقد اختفت الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وحلت محلها إسرائيل".

وعلى الرغم من الكم الهائل من الأدلة ضد إسرائيل، فقد يستغرق الأمر سنوات قبل أن تتوصل محكمة العدل الدولية إلى حكم نهائي - وبحلول ذلك الوقت، إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، فقد لا يكون هناك أي سكان فلسطينيين يستحقون الحماية.

ولذلك طلبت جنوب أفريقيا أيضًا وبشكل عاجل إصدار أمر مؤقت يلزم إسرائيل فعليًا بوقف هجومها.

زوايا متعارضة

ويرى "كوك" أنه لا يزال شعبا إسرائيل وجنوب أفريقيا يحملان جراح جرائم العنصرية الأوروبية المنهجية: وفي حالة إسرائيل، المحرقة التي أباد فيها النازيون والمتعاونون معهم ستة ملايين يهودي. وفي جنوب أفريقيا، نظام الفصل العنصري الأبيض الذي فُرض على السكان السود لعقود من الزمن من قبل أقلية بيضاء مستعمرة.

وذكر "كوك" أن إسرائيل ربت مواطنيها على الاعتقاد بأن اليهود يجب أن ينضموا إلى الدول العنصرية المضطهدة، وأن يتبنوا نهج "القوة تصنع الحق" تجاه الدول المجاورة. وترى الدولة اليهودية المعلنة من جانب واحد أن المنطقة ساحة معركة محصلتها صفر تنتصر فيها الهيمنة والوحشية.

وكان من المحتم أن تفرز إسرائيل في نهاية المطاف، في حماس وجماعات مثل حزب الله في لبنان، معارضين مسلحين ينظرون إلى صراعهم مع إسرائيل في ضوء مماثل.

وعلى النقيض من ذلك، كانت جنوب أفريقيا تطمح إلى حمل "المنارة الأخلاقية"، التي تنسبها الدول الغربية بسهولة إلى الدولة العميلة في الشرق الأوسط المسلحة نووياً، وهي إسرائيل.

وقال أول رئيس لجنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري "نيلسون مانديلا" في عام 1997: "نحن نعلم جيدًا أن حريتنا غير مكتملة بدون حرية الفلسطينيين".

كانت إسرائيل والفصل العنصري في جنوب أفريقيا حليفين دبلوماسيين وعسكريين وثيقين حتى سقوط الفصل العنصري قبل 30 عامًا. لقد أدرك "مانديلا" أن الأسس الأيديولوجية للصهيونية والفصل العنصري مبنية على منطق مماثل للتفوق العنصري.

لقد تم تصويره ذات مرة على أنه شرير إرهابي لمعارضته حكام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، تمامًا كما تفعل إسرائيل اليوم مع القادة الفلسطينيين.

بيادة الاستعمار

ولا ينبغي لنا أن نتفاجأ أيضًا أن معظم الغرب يقف في صف إسرائيل، وعلى رأسهم واشنطن وألمانيا، الدولة التي حرضت على المحرقة. وطلبت برلين يوم الجمعة الماضي اعتبارها طرفا ثالثًا في الدفاع عن إسرائيل في لاهاي.

ومن ناحية أخرى، تحظى قضية جنوب أفريقيا بالدعم من جانب قسم كبير مما يسمى "العالم النامي"، الذي شعر منذ فترة طويلة بغطاء الاستعمار الغربي - والعنصرية - على وجهه.

والجدير بالذكر أن ناميبيا كانت غاضبة من دعم ألمانيا لإسرائيل في المحكمة، نظرًا لأنه في بداية القرن العشرين، قام النظام الألماني الاستعماري في جنوب غرب إفريقيا بتجميع عشرات الآلاف من الناميبيين في معسكرات الموت، ووضع مخطط الإبادة الجماعية من اليهود والغجر وتم تحسينه لاحقًا في الهولوكوست.

وصرح الرئيس الناميبي "حاج جينجوب"، بأن "ألمانيا لا يمكنها التعبير أخلاقيًا عن التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الإبادة الجماعية، بما في ذلك التكفير عن الإبادة الجماعية في ناميبيا، في حين تدعم ما يعادل المحرقة والإبادة الجماعية في غزة".

وأشار "كوك" إلى أن هيئة القضاة ـ التي يبلغ عددها 17 في المجمل ـ لا وجود لها في فقاعة نادرة من التجريد القانوني. وستؤثر عليهم الضغوط السياسية المكثفة في هذه المعركة الاستقطابية.

وكما لاحظ سفير المملكة المتحدة السابق "كريج موراي"، الذي حضر جلسات الاستماع التي استمرت يومين: بدا معظم القضاة كما لو أنهم "لا يريدون حقًا أن يكونوا في المحكمة".

"لن يوقفنا أحد"
والحقيقة هي أنه أياً كانت الطريقة التي تتأرجح بها الأغلبية في المحكمة في قرارها، فإن قوة الغرب الساحقة في تحقيق ما تريده ستشكل ما سيحدث بعد ذلك. وإذا وجد معظم القضاة أن هناك خطراً معقولاً من أن ترتكب إسرائيل إبادة جماعية وأصروا على نوع من وقف إطلاق النار المؤقت حتى تتمكن من إصدار حكم نهائي، فإن واشنطن ستمنع التنفيذ من خلال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
ونتوقع من الولايات المتحدة، وكذلك أوروبا، أن تعمل بجهد أكبر من أي وقت مضى لتقويض القانون الدولي والمؤسسات الداعمة له. وستنتشر الاتهامات بمعاداة السامية من جانب القضاة الذين يدعمون قضية جنوب أفريقيا ـ والدول التي ينتمون إليها ـ بكل حرية.
وقد اتهمت إسرائيل بالفعل جنوب أفريقيا بارتكاب "فرية دم"، مما يشير إلى أن دوافعها في محكمة العدل الدولية مدفوعة بمعاداة السامية.
وقد ألمحت الولايات المتحدة إلى الشيء نفسه عندما وصفت جمع جنوب أفريقيا الدقيق للأدلة بأنه "لا قيمة له".
ويوم السبت، في خطاب مليء بالخداع، تعهد "نتنياهو" بتجاهل حكم المحكمة إذا لم يكن ذلك يرضي إسرائيل. وقال: "لن يوقفنا أحد، لا لاهاي، ولا محور الشر، ولا أي شخص آخر".
من ناحية أخرى، إذا حكمت محكمة العدل الدولية في هذه المرحلة بأي شيء أقل من أن هناك حجة معقولة للإبادة الجماعية، فإن إسرائيل وإدارة "بايدن" ستستغلان الحكم لتبرير هجوم إسرائيل على غزة.
ستكون تلك كذبة. ولا يُطلب من القضاة إلا أن يصدروا أحكامهم في مسألة الإبادة الجماعية، وهي أخطر الجرائم ضد الإنسانية، حيث يكون معيار الأدلة مرتفعاً للغاية بالفعل.
وفي النظام القانوني الدولي حيث تُمنح الدول القومية حقوقاً أكثر بكثير من تلك التي يتمتع بها الناس العاديون، فإن الأولوية هي إعطاء الدول حرية شن الحروب التي من المرجح أن يدفع فيها المدنيون الثمن الباهظ. إن الأرباح الهائلة التي يحققها المجمع الصناعي العسكري في الغرب تعتمد على هذه الثغرة المتعمدة في ما يسمى "قواعد الحرب".
وإذا وجدت المحكمة ـ سواء لأسباب سياسية أو قانونية ـ أن جنوب أفريقيا فشلت في تقديم قضية معقولة، فإنها لن تعفي إسرائيل من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومما لا شك فيه أنها تقوم بالأمرين معا.

مماطلة
ومع ذلك فإن أي تحفظ من جانب محكمة العدل الدولية سيتم ملاحظته على النحو الواجب من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وهي المحكمة الشقيقة التي تعاني من الاختراقات الشديدة. ولا تتمثل مهمتها في الفصل بين دول مثل المحكمة الدولية، بل في جمع الأدلة لمحاكمة الأفراد الذين أمروا بارتكاب جرائم حرب أو ارتكبوها.
وهي تقوم حاليًا بجمع الأدلة لتحديد ما إذا كان سيتم التحقيق مع مسؤولين إسرائيليين وحماس بشأن أحداث الأشهر الثلاثة الماضية. ولكن لسنوات عديدة، ظلت المحكمة نفسها تتباطأ في محاكمة المسؤولين الإسرائيليين بشأن جرائم الحرب التي سبقت الهجوم الحالي على غزة بفترة طويلة، مثل عقود إسرائيل من بناء المستوطنات اليهودية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية، والحصار الإسرائيلي لغزة منذ 17 عامًا. السياق الذي نادرًا ما يتم ذكره لهجوم حماس في 7 أكتوبر.
وعلى نحو مماثل، أحجمت المحكمة الجنائية الدولية عن محاكمة مسؤولين أميركيين وبريطانيين بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها دولهم أثناء غزو واحتلال أفغانستان والعراق.
جاء ذلك في أعقاب حملة تخويف من واشنطن، التي فرضت عقوبات على اثنين من كبار المسؤولين في المحكمة، بما في ذلك تجميد أصولهم الأمريكية، وحظر معاملاتهم المالية الدولية، وحرمانهم وعائلاتهم من دخول الولايات المتحدة.

حملة إرهابية
ولفت "كوك" إلى أن الحجة المركزية التي استخدمتها إسرائيل ضد الإبادة الجماعية في الأسبوع الماضي هي أنها كانت تدافع عن نفسها بعد تعرضها للهجوم في 7 أكتوبر، وأن الإبادة الجماعية الحقيقية تنفذها حماس ضد إسرائيل.
وينبغي للمحكمة العالمية أن ترفض هذا الادعاء بشكل قاطع. ليس لإسرائيل الحق في الدفاع عن احتلالها وحصارها المستمر منذ عقود لقطاع غزة، وهو خلفية أحداث 7 أكتوبر. ولا يمكنها أن تدعي أنها تستهدف بضعة آلاف من مقاتلي حماس في حين أنها تقصف وتهجر وتجوع جميع السكان المدنيين في غزة.
وحتى لو لم تكن الحملة العسكرية الإسرائيلية تهدف إلى محو الفلسطينيين في غزة، كما تشير جميع البيانات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين، فإنها مع ذلك لا تزال موجهة في المقام الأول ضد المدنيين.
ووفقاً للقراءة الأكثر صدقاً، وبالنظر إلى الحقائق، يتم قصف المدنيين الفلسطينيين وقتلهم بشكل جماعي لإثارة الرعب. ويجري تطهيرهم عرقيًا لإخلاء غزة من سكانها. ويتعرضون لشكل مروع من العقاب الجماعي في ظل "الحصار الكامل" الذي تفرضه إسرائيل عليهم، والذي يحرمهم من الغذاء والماء والكهرباء - مما يؤدي إلى المجاعة والتعرض للأمراض الفتاكة - لإضعاف إرادتهم في مقاومة احتلالهم والسعي للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي المطلق. يتحكم.
إذا كان كل هذا هو السبيل الوحيد الذي تستطيع إسرائيل من خلاله "القضاء على حماس" - هدفها المعلن - فإنه يكشف شيئاً تفضل إسرائيل ورعاتها الغربيون أن نتجاهله جميعاً: وهو أن حماس متجذرة بعمق في غزة على وجه التحديد لأن مقاومتها العنيدة تبدو وكأنها حركة حماس. إن الرد المعقول الوحيد على السكان الفلسطينيين الذين يتعرضون للاختناق أكثر من أي وقت مضى بسبب تضييق الخناق على القمع الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ عقود هو المقاومة.
في ظل هذه الظروف، فإن دفاع إسرائيل الفعلي ضد الإبادة الجماعية هو دفاع مشروط تماما: فهي لا ترتكب إبادة جماعية إلا إذا كانت قد قدرت بشكل صحيح أن هناك ضغطًا كافيًا سيمارس على مصر بحيث تشعر بأنها مضطرة - أو تتعرض للترهيب - لفتح حدودها مع غزة والسماح بدخول السكان.
وإذا رفضت القاهرة، ولم تغير إسرائيل مسارها، فإن شعب غزة محكوم عليه بالهلاك. وفي عالم منظم، فإن الادعاء باللامبالاة المتهورة فيما يتعلق بما إذا كان الفلسطينيون في غزة يموتون بسبب الظروف التي خلقتها إسرائيل لا ينبغي أن يشكل دفاعًا ضد الإبادة الجماعية.

أعمال الحرب كالمعتاد

وتكمن الصعوبة التي تواجهها المحكمة الدولية في أنها تخضع للمحاكمة مثلها مثل إسرائيل ـ وأنها ستخسر أياً كانت طريقة حكمها إن الحقائق القانونية ومصداقية المحكمة تتعارض بشكل مباشر مع الأولويات السياسية الغربية وأرباح صناعة الحرب
الخطر هو أن القضاة قد يشعرون أن المسار الأكثر أمانًا هو تبرئة إسرائيل من جريمة الإبادة الجماعية استنادًا إلى أسباب فنية، في حين يصرون على أنها تفعل المزيد مما لا تفعله على الإطلاق: حماية "احتياجات شعب غزة الإنسانية".
وقال محامو إسرائيل، إنه نظرًا لأن إسرائيل لم ترد على قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا وقت تقديمها، فلم يكن هناك نزاع بين الدولتين واقترحت إسرائيل أن المحكمة الدولية تفتقر إلى الاختصاص القضائي لأن دورها يتمثل في تسوية مثل هذه النزاعات وإذا تم قبولها، فهذا يعني، كما أشار السفير السابق "موراي"، أنه من السخافة أنه يمكن تبرئة الدول من جريمة الإبادة الجماعية ببساطة عن طريق رفض التعامل مع متهميها
وقال "إيال جروس"، أستاذ القانون الدولي في جامعة تل أبيب، لصحيفة هآرتس، إنه يتوقع أن ترفض المحكمة أي قيود على العمليات العسكرية الإسرائيلية وستركز بدلا من ذلك على التدابير الإنسانية لتخفيف محنة سكان غزة
وأشار أيضًا إلى أن إسرائيل ستصر على أنها ملتزمة بالفعل، وستستمر كما كانت من قبل
واقترح "جروس" أن النقطة الشائكة الوحيدة ستكون مطالبة المحكمة الدولية بأن تسمح إسرائيل لمحققين دوليين بالوصول إلى القطاع لتقييم ما إذا كانت جرائم حرب قد ارتكبت
وهذا النوع من "أعمال الحرب كالمعتاد" على وجه التحديد هو الذي من شأنه أن يسيء إلى سمعة المحكمة والقانون الإنساني الدولي الذي من المفترض أن تحترمه

فراغ القيادة
وكما هو الحال دائمًا، ليس الغرب هو الذي يستطيع العالم أن يتطلع إليه للحصول على قيادة ذات معنى في أخطر الأزمات التي يواجهها أو للجهود الرامية إلى وقف تصعيد الصراع
والجهات الفاعلة الوحيدة التي تظهر أي ميل إلى تطبيق الالتزام الأخلاقي الذي ينبغي أن يقع على عاتق الدول للتدخل لوقف الإبادة الجماعية هي ما يسميه الغرب "الإرهابيون"؛ حيث يمارس حزب الله في لبنان الضغوط على إسرائيل من خلال بناء جبهة ثانية تدريجياً في الشمال، في حين يرتجل الحوثيون في اليمن شكلاً خاصاً بهم من العقوبات الاقتصادية على الشحن الدولي الذي يمر عبر البحر الأحمر
وردت الولايات المتحدة وبريطانيا في نهاية الأسبوع بغارات جوية على اليمن، مما زاد من حدة التوتر وهدد بدفع المنطقة إلى حرب أوسع نطاقا
ومع تهديد استثماراتها في قناة السويس، تبدو الصين، على النقيض من الغرب، في حاجة ماسة إلى تهدئة الأمور واقترحت بكين هذا الأسبوع عقد مؤتمر سلام إسرائيلي-فلسطيني يضم دائرة أوسع بكثير من الدول والهدف هو تخفيف قبضة واشنطن الحاقدة على "صنع السلام" المزعوم وإلزام جميع الأطراف بالالتزام بإنشاء دولة فلسطينية
وختم "كوك": "رواية الغرب هي أن أي شخص خارج ناديه - من جنوب أفريقيا والصين إلى حزب الله والحوثيين - هو العدو، ويهدد "النظام القائم على القواعد" في واشنطن".
وتابع: "ولكن هذا النظام ذاته هو الذي يبدو على نحو متزايد أنه يخدم مصالحه الذاتية ويفقد مصداقيته ـ وهو الأساس الذي تقوم عليه الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الفلسطينيين في غزة في وضح النهار".
https://www.middleeasteye.net/opinion/war-gaza-western-racism-laid-foundations-genocide